الأمم المتحدة S/PV.7000

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٠٠**

الثلاثاء، ١٦ تموز/يونيه، ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد صاحب زادة أحمد خان
	توغو	السيد كادانغي - باريكي
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1339348 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي العراق، لبنان، تركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدِّمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ السيد أنطونيو غوتيريس، مفوَّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيدة فاليري أموس والسيد أنطونيو غوتيريس، اللذين يشاركان في جلسة اليوم عبْر الفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المُدرَج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فاليري أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة المجلس بمعلومات شأن الأزمة الإقليمية الناجمة عن الأزمة في الجمهورية العربية السورية. إنها أزمة تستلزم الاهتمام المطَّرد والشامل من المجتمع الدولي. فالتداعيات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنمائية والإنسانية لهذه الأزمة بالغة الخطورة، وتأثيرها الإنساني غير محدود على صعيد الصدمة النفسية والأثر العاطفي بعيدَي الأجل على هذا الجيل والأجيال السورية المقبلة. فقد دُمِّرت العلاقات الأسَرية والمجتمعية، وتآكلت سمعة سوريا في مجال العلمانية والتسامح، مع تصاعد الشعور المذهبي، ودخول التداعيات البعيدة الأجل للتشرُّد الداخلي والتدفُّقات الكبرى للاّجئين في المجهول. إننا لا نشهد دمار بلد فحسب، بل دمار شعبه أيضا.

حين قدَّمت إلى المجلس إحاطتي الإعلامية الأخيرة، تكلمت عن تأثير هذه الأزمة على جميع السوريين. وتلك هي الحالة اليوم، مع ارتفاع مستويات البطالة، وهبوط متواصل في العملة، وتدمير للهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها المدارس والمستشفيات، وانقطاع إمدادات الكهرباء والماء، وخراب الهياكل الأساسية المادية، وتناقص الموارد البشرية والاستثمار المحدود. وقد حذَّرت منظمة الصحة العالمية تكرارا من المخاطر المتزايدة لتفشّي الأمراض السارية، بما فيها تلك المنقولة بالمياه مثل الإسهال والتيفوئيد والكوليرا والتهاب الكبد. وعادت إلى الظهور أمراض يمكن الوقاية منها باللقاح، مثل الحصبة، نظرا لانحسار تغطية التلقيح الوطني. وهناك نحو ٦,٨ ملايين سوري بحاجة إلى مساعدة إنسانية ملحّة؛ و ٤,٢ ملايين شخص مشردون داخليا، وخمسون في المائة من المحتاجين إلى المساعدة هم من الأطفال. واللاجئون السوريون في البلدان المجاورة يتجاوزون الآن ١,٧ مليون نسمة، والمفوَّض السامي غوتيريس سيُحيط المجلس بمزيد من التفاصيل في هذا الشأن. وتُقدِّر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أنّ ٤٢٠ ٠٠٠ نسمة من مجموع ٥٢٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني تستضيفهم سوريا بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وتُظهِر التقديرات الأخيرة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعين للأمم المتحدة أنّ ٤ ملايين شخص

عاجزون عن تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. وهذه الإحصاءات تنطوي على مأساة إنسانية واضحة.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المتردية، تواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة للمحتاجين. ففي أيار/مايو، قدَّم برنامج الأغذية العالمي مساعدة لِـ ٢,٥ مليون شخص. واستُعيد حصول ٢,٤ مليون شخص على مياه الشفة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). واستفاد نحو ١,٧ مليون شخص بشكل مباشر من التدخلات الصحية، ووصلت حملة التلقيح التي نفَّذتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ووزارة الصحة إلى أكثر من مليون طفل.

والكثيرون من أولئك الذين تلقّوا المساعدة موجودون في مناطق تخضع لسيطرة الجماعات المعارضة المسلّحة أو في مناطق نزاع. ففي أيار/مايو، كان ٤٢ في المائة ممّن تلقوا مساعدة غذائية يقيمون في تلك المناطق، وتتواصل تقديمات قوافل الوكالات عبْر الخطوط. ومنذ نهاية كانون الثاني/يناير، وصلت أفرقتنا في الميدان إلى أكثر من ١,٤ مليون شخص عبْر خطوط الصراع. وهذه هي المناطق الأكثر صعوبة في الوصول إليها، لكنها المناطق الأكثر حاجة إلى المساعدة.

ومن المهم التنويه بالعمل الإنساني الجاري تنفيذه داخل سوريا على الرغم من القيود البارزة، لكنّ المساعدة غير كافية لتلبية الاحتياجات المحددة. فمع أنّ العاملين في المجال الإنساني يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة السوريين المتضررين، لا تزال هناك ثغرات واسعة في الاستجابة. ومع أننا نعرف أماكن وجود أكثر الفئات ضعفا، فإنّ المنظمات الإنسانية ما انفكت غير قادرة على الوصول المنتظم والدائم وغير المعوَّق إلى ملايين الأشخاص المتضررين. فالوصول إلى بعض المواقع لا يزال مستحيلا بسبب القتال الناشب وانعدام الأمن، ولكن هناك مناطق أخرى، لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن مكاتبنا أحيانا، بما يشمل دمشق وحمص، ولا يُسمَح لنا بالدخول إليها. فعلى سبيل المثال، ما فتئت وكالات الأمم المتحدة ممنوعة من الوصول إلى ٢٥ ٠٠٠ شخص في المعضمية في ريف دمشق.

وفي القُصَير، بقيت مطالبة مجلس الأمن حكومة سوريا بتمكين الوصول الإنساني الفوري وغير المعوَّق مرفوضة حتى انحسر القتال ونزح معظم السكان، باستثناء إيصال مولِّد كهربائي قدَّمته اليونيسيف إلى أطراف المدينة.

وفي الشهر الماضي، نفَّذت القوات الحكومية هجوما على حمص. وكانت مدينة حمص القديمة قد خضعت لحصار تلك القوات طوال أكثر من سنة. وقد أقامت اعداد كبيرة من الجماعات المسلحة المختلفة مواقع لها في المنطقة، معرِّضة المدنيين لمخاطر كبرى. وهناك نحو ٢ ٥٠٠ مدني محاصَرين في المدينة القديمة، ولم يتلقوا أية مساعدة إنسانية بارزة طوال السنة الماضية. وهم بحاجة إلى الغذاء، ولا يمكنهم الحصول على مياه الشفة، وحالتهم الصحية متردية. والجماعات المعارضة لم تسمح لهم حتى الآن بممر آمن للمغادرة، وحكومة سوريا رفضت السماح للوكالات بتقديم المساعدة للمدينة القديمة. وقد فشلت حتى الآن جميع محاولات وكالات الإغاثة لتقديم المساعدة أو إجلاء المدنيين من مدينة حمص القديمة. وأعدَّت وكالات الأمم المتحدة إمدادات عبْر مدينة حمص لمساعدة ٤٠ ٠٠٠ شخص، إذا ما تدهورت الحالة أكثر، وسُمِح بالوصول إلى أولئك المحتاجين للمساعدة.

كما شهدنا تصعيدا في الصراع في حلب، مع ورود تقارير تفيد بأنه من الصعب على السكان أن يغادروا المنطقة نظرا لانعدام الأمن، مقرونا بنقص الوقود ووسائل النقل العام. وقد وصلت يوم الأحد قافلة عابرة للخطوط تابعة للأمم المتحدة، تضم ١٥ شاحنة محمَّلة بالأدوية الحيوية والسلع غير الغذائية والأغذية. لكنّ هذه الإمدادات غير كافية لتلبية الاحتياجات الشديدة والمتزايدة، حيث العديد المدنيين لا يزالون محاصرين

في المدينة. وقد أبلغَنا فريق عملنا عن رحلة مروِّعة استغرقت أربعة أيام في بعض المناطق الأكثر خطورة في البلد.

وإننا نشهد نموذجا يتكرر عبْر سوريا – فهناك مناطق كاملة وسكانها يواجهون المخاطر، حيث تُنشأ المواقع العسكرية للقوات الحكومية والمعارضة في مناطق سكنية. وتُشَنّ الهجمات العشوائية تكرارا على المدن والقرى. وتُخفِق أطراف النزاع منهجيا وبتعمُّد في حالات عديدة في الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين. وتشير التقارير إلى انتهاكات واضحة وصارخة لقواعد الحرب، مع تجاهل كامل لحياة الإنسان وكرامته في جوٍّ سائد من الإفلات من العقاب. فيجب تذكير الأطراف بأنها ستخضع للمساءلة عن أعمالها.

لقد أبلغتُ المجلس سابقا بالإجراءات البيروقراطية المفروضة من حكومة سوريا، والتي تُعيق الجهود الإنسانية. لكنّ وكالات الأمم المتحدة الشريكة تُفيد عن بعض التقدُّم في إصدار التأشيرات، حيث تحصل وكالات عديدة على تأشيرات في فترات زمنية أقصر. بيد أنّ هناك وكالات أخرى، مثل إدارة شؤون السلامة والأمن، ما فتئت تواجه مشاكل. وعدم وجود العدد الكافي من المسؤولين والمستشارين الأمنيين في الميدان، يقيِّد حركة الشركاء الإنسانيين في عملياتهم وتنقّلاتهم. والإجراءات الجمركية الطويلة ما انفكّت تُعيق استيراد وتوزيع السلع والمعدات الإنسانية الحيوية.

وقد تمّ افتتاح مركزين إنسانيين، لكنه لم يُحرَز أي تقدم بشأن استحداث مركزين إضافيين طُلِب إنشاؤهما منذ أكثر من سنة. وتبقى القدرة على التنفيذ محدودة، ولا يعمل في سوريا حتى الآن سوى ١٤ منظمة دولية وغير حكومية. وقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية التي سُمِح لها بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة إلى ٦٩ منظمة، لكنّ المشاكل باقية في عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المسموح لها بالعمل في المناطق الأكثر حاجة.

على سبيل المثال، في إدلب ودرعا والرقة، يؤذن لنا بالشراكة فقط مع ثلاث أو أقل من المنظمات غير الحكومية.

للمرة الاولى طيلة شهور عديدة، سُمح بإدخال الإمدادات الطبية الجراحية الأساسية إلى حلب. نأمل في أن يُسمح بتوزيعها على جميع المواقع. وقد فُرضت قيود على توزيع هذه المواد عبر خطوط الصراع وفي المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، مما يشكل انتهاكا مباشرا للقانون الدولي الإنساني. وثمة عدد متزايد من مجموعات المعارضة يضع أيضا صعوبات جمة امام عملية التفاوض بشأن الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

لقد حددت وكالات الأمم المتحدة وجود ٢,٨ مليون شخص في المناطق الأشد تضررا مما كان من الصعب وصول المساعدة إليهم خلال العامين الماضيين، على الرغم من أن حالتهم تبعث على اليأس. وعلينا معالجة الأمر على جناح السرعة. نحن بحاجة إلى مزيج من النُهج للتصدي للتحديات الإنسانية التي تواجهنا في سوريا. ونحن بحاجة إلى محاورين مكلفين تخول لهم الصلاحيات بحيث تتمكن الوكالات من الاشتراك مع بعضها البعض مع تخويلها السلطة اللازمة للتصدي للصعوبات، بل رفع القيود البيروقراطية كما ذُكر بالفعل، وتوفير حرية مرور الإمدادات الطبية ونزع الطابع العسكري عن المرافق الطبية. ونحن بحاجة إلى إخطار مسبق عن الهجمات العسكرية قبل ارسال قوافل المساعدة المدنية. وبحاجة إلى إعطاء أولوية للطرق التي تسلكها القوافل الإنسانية، بما في ذلك عبر خطوط الجبهة، للتمكين من المرور الآمن للقوافل. ونحن بحاجة إلى تسخير الوقفات القصيرة في القتال للأغراض الإنسانية لتمكين الناس من الوصول في عمليات عبور الحدود كلما كان مناسبا. وإننا بأمس الحاجة إلى التمويل لدعم عملنا، إذ نحتاج إلى مبلغ إضافي قدره ٣,١ بليون دولار للوفاء باحتياجات الناس في سوريا والبلدان المجاورة لها لبقية هذا العام.

لقد قلنا مرارا وتكرارا أنه لا يمكن منع سوريا من الانجراف إلى مزيد من التجزئة والفوضى إلا من خلال عملية سياسية حقة. إننا نتطلع إلى المجلس لممارسة دوره القيادي في ذلك الصدد. وأود أن أختتم كلمتي بترديد مناشدة الأمين العام للأطراف من أجل وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة آموس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك جزيل الشكر يا سيدتي على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس مرة أخرى. يوجد الآن نحو ١,٨ مليون لاجئ سوري معروفين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة. وقد فر ثلثاهم من سوريا منذ بداية هذا العام، أي بمعدل يزيد عن ٦ ٠٠٠ شخص في اليوم. إننا لم نشهد تدفقا متصاعدا للاجئين عند هذا المعدل المريع منذ وقوع الإبادة الجماعية في رواندا قبل عشرين عاما تقريبا.

إن هذه الأزمة مستمرة على نحو أكثر مما كان يخشاه أي إنسان، مع ما يترتب عليها من عواقب إنسانية يصعب تحملها. وما برح شعب سوريا يعاني أشد المعاناة وقد تفاقمت معاناته حاليا جراء ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، خاصة أنها معاناة محزنة خلال شهر رمضان الفضيل هذا.

لقد مكّن جيران سوريا أعدادا هائلة من اللاجئين من إيجاد الأمان على أراضيهم مما أنقذ حياة مئات الآلاف من الناس. بيد أن كرمهم يكلفهم ثمنا باهظا بصورة متزايدة. وبينما لا تزال سوريا تفقد سكانها فإن آفاق أي حل سياسي وإنهاء القتال لا تزال ضعيفة والإشارات التحذيرية من عدم الاستقرار في بعض البلدان المجاورة تبعث على القلق. واستمرار تدفق اللاجئين يمكن أن يلقي بها على حافة الهاوية إذا لم يتصرف المجتمع الدولي على نحو أكثر حزما لمساعدتها.

أما في لبنان، فلا توجد الآن قرية واحدة أو بلدة واحدة غير متأثرة بوجود أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان. ولا تزال حدود البلد مفتوحة ويعبر يوميا آلاف الناس. بيد أن الصراع في سوريا يزحف باطراد نحو لبنان بالاقتران مع عدد من الحوادث الأمنية في طرابلس، وفي الجنوب وفي أجزاء من وادي البقاع. إن النظام السياسي في البلد مشلول وسيظل كذلك إلى أن تنتهي الأزمة السورية.

أما في أماكن أخرى من المنطقة، فإن الوصول إلى الأماكن الآمنة أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للناس الذين يحاولون الفرار. فقد زادت حدة المصادمات الطائفية في العراق وقد أغلق البلد حدوده مما أبطأ من الوصول إلى حد ضئيل جدا. إني على اتصال وثيق مع السلطات العراقية، وآمل أن يكون بوسعي التغلب على هذه الحالة في المستقبل القريب. وعلينا أن لا ننسى أن العراق أيضا يستضيف حاليا أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ سوري.

أما في مصر، حيث عملت المفوضية على تسجيل نحو ٩٠ ٠٠٠ لاجئ سوري، فقد تدهورت الحالة مؤخرا. في الأسبوع الماضي تمت إعادة عدد من الرحلات الجوية القادمة من سوريا في أعقاب اتخاذ قرار يقضي بفرض متطلبات الحصول على تأشيرة وتصريح أمني بالنسبة للسوريين، إذ يصعب الحصول على ذلك التصريح قبل السفر. وبينما أتفهم تماما التحديات التي تواجهها مصر حاليا، لي وطيد الأمل بأن يواصل البلد ضيافته التقليدية للاجئين السوريين، كما فعل منذ بداية نشوب الصراع.

أما في تركيا والأردن، البلدان اللذان يستضيفان قرابة مليون لاجئ سوري، فإن السلطات فيهما تدير حدودها بحذر مع سوريا، ومرد ذلك بصورة رئيسية إلى الشواغل الأمنية

الوطنية. الحدود ليست مغلقة، ولا يزال اللاجئون يعبرون، بيد أنه لا يمكن للعديد منهم القيام بذلك إلا بطريقة تدريجية. وما من شك في أنه من الحتمي للبلدين ضمان أمنهما في ظل بيئة إقليمية متوترة باستمرار. ومهما يكن من أمر، آمل في إيجاد توازن سليم بين التدابير الرامية لمنع التسربات الخطرة والحاجة إلى ضمان عدم تقطع السُبل باللاجئين الذين يلتمسون الأمان في ظروف محفوفة بالمخاطر أو يتعرضون لخطر الوقوع في براثن القتال، لا سيما الأُسر وكبار السن والنساء والأطفال.

أما خارج المنطقة، فيساورني القلق أيضا إزاء الفجوات الكبيرة في حماية السوريين في عدة بلدان أوروبية حدة الضغط فيها أقل مما هي عليه لدى جيران سوريا المباشرين.

إن القول بأن الصراع السوري يمكن أن يشعل المنطقة بأسرها ليس من قبيل التحذيرات الجوفاء، فلا بد من اتخاذ التدابير الآن للتخفيف من المخاطر الهائلة لامتداد الصراع ودعم استقرار جيران سوريا لمنع الحالة من التصعيد إلى أزمة سياسية وأمنية وإنسانية تفوق القدرة الدولية على الاستجابة.

إن أثر أزمة اللاجئين على البلدان المجاورة ساحق، وأن القيود الأخيرة على الوصول تدق ناقوس الخطر، الأمر الذي يجب عدم تجاهله. وقد حان الوقت للاعتراف بأنه لا يمكننا أن نعالج أثر الأزمة السورية بوصفها حالة إنسانية طارئة. إذ أن الصراع مستمر ويقتضي الأمر نهجا أطول أجلا مع التركيز على المساعدة الإنمائية وخاصة المقدمة لتلك البلدان والمجتمعات التي تأثرت بشدة جراء أزمة اللاجئين. وفي حين يتحمل لبنان والأردن أكبر عبء، ينبغي علينا أيضا ألا ننسى الأثر الكبير لذلك التدفق على المنطقة الكردية في العراق، أو الجهود الهائلة التي تقوم بها تركيا في مساعدة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ حيث أنها تقدم مئات الملايين من الدولارات من مواردها الخاصة.

لذلك أناشد جميع الجهات الفاعلة الإنمائية – المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ووكالات التنمية الوطنية والإقليمية – التعاون مع الحكومات المعنية في وضع برامج للتنمية المجتمعية ودعمها لمساعدة هذه الدول في التغلب على أثر الأزمة في سوريا. وقد اتخذت بالفعل خطوات محددة من جانب البنك الدولي ومفوضية الاتحاد الأوروبي وعدة بلدان مانحة، غير أن ما يقتضيه الأمر الآن وضع خطة عمل منسقة جيدا وشاملة للمساعدة في تخفيف حدة الضغط عن أشد البلدان المضيفة تأثرا وتمكينها من الاستمرار في إيواء اللاجئين. إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بفضل وجودها الواسع في الميدان تقف على أهبة الاستعداد لدعم هذا الجهد.

أكرر مناشدتي لجميع دول المنطقة وخارجها الإبقاء على الحدود مفتوحة لاستقبال السوريين الذين يلتمسون الحماية. بيد أن التعاون الدولي الواسع مع البلدان المجاورة أساسي لإنجاح هذا الأمر. إن توفير الفرص لإعادة التوطين والدخول الإنساني يمكن أن يكملا هذا بوصفه مجديا، حتى لو أدى ذلك إلى اتخاذ تدابير محدودة لتقاسم العبء.

إن ما اطلبه اليوم هو أمر جوهري للتخفيف من خطر انفجار يمكن أن يشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ولكن لا يمكن وقف هذا الخطر إلا بإيجاد حل سياسي لسوريا وإنهاء القتال. وما زلت أبقي على جذوة الأمل بأن الأطراف السورية أنفسها، وجميع الأطراف المنخرطة في الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر والمجتمع الدولي بأسره، الذي أوكل للمجلس تمثيله، ستتكن معا من إنهاء إراقة الدماء. لقد شهدنا العديد جدا من الصراعات تدوم لوقت طويل جدا ثم تنتشر كانتشار النار في الهشيم.

ولايمكن أن نقبل بأن يحدث ذلك في سوريا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غوتيريس على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم، على دعوة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لإحاطة مجلس الأمن علما بشان حالة حقوق الإنسان في سوريا.

وكما لا يخفى على المجلس، فإن العنف الذي يزداد حدة في سوريا قد اتسع نطاقه كثيرا. فقبل شهر واحد، تحديدا، أعلن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ما لايقل عن ٩٠١ ٩٢ شخصا قتلوا خلال الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ ونهاية نيسان/أبريل ٢٠١٣. والتحليل المستخدم قد استند إلى منهجية صارمة تأكدت من خلالها كل حالة من حالات الوفاة بالإسم ومكان وتاريخ الوفاة، مع الإحالة المرجعية للمعلومات إلى ثلاثة مصادر منفصلة للبيانات على الأقل. ومن بين ذلك العدد من القتلى، هناك ٥٦١ ٦ من القُصَّر على الأقل، منهم ٧٢٩ ١ لم تتجاوز أعمارهم العشر سنوات. ومن البيانات الموثقة أنه جرى احتجاز الأطفال وتعذيبهم وإعدامهم. كما أنهم جندوا كمقاتلين على أيدي مجموعات المعارضة المسلحة. وأفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية أن ٨٦ من الأطفال المقاتلين لقوا حتفهم في المواجهات منذ آذار/مارس ٢٠١١،. ومن شأن هذا المعدل المرتفع للغاية من القتلى في أيامنا هذه، زهاء ٠٠٠ ٥ شخص شهريا، أن يبين التدهور الحاد للنزاع.

ومنذ نيسان/أبريل، اتجهت قوات الحكومة وميليشياتها إلى اجتثاث مجموعات المعارضة المسلحة من القصير وتلكلخ في محافظة حمص وحلب ودمشق وريفها. وتقوم القوات الحكومية بعمليات قصف عشوائي وغير متناسب إلى جانب القصف الجوي، مستخدمة في ذلك القذائف التسيارية التكتيكية والقنابل العنقودية والحرارية، إلى جانب أسلحة أخرى – وجميعها تسبب أضرارا مادية وخسائر بشرية مكثفة إذا ما استخدمت في مناطق مكتظة بالسكان. ونتيجة لذلك، قتل المئات من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال، وأصيب الآلاف وتشرد عشرات الآلاف. وما زالت أعداد كبيرة من النازحين في أجزاء من حمص وريف دمشق تحت الحصار في ظروف إنسانية مزرية.

كما أن مجموعات المعارضة المسلحة ترتكب أعمال التعذيب والاختطاف أيضا، على أساس طائفي في بعض الأحيان. وكذلك، فإن أعمال القتل والعنف والتهديد بالانتقام من جانب مجموعات المعارضة المسلحة ضد السكان المدنيين الذين يعتقد بأنهم مؤيدون للحكومة تتصاعد بمعدل مفزع. ويتردد أن كثيرا من مجموعات المعارضة المسلحة تقوم بعمليات عسكرية داخل المناطق المأهولة، مما يعرض المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، للخطر.

وقد علم المجلس للتو بالعواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على تكثيف القصف والهجمات البرية في وسط حمص مؤخرا. ومع استمرار ذلك القصف، يظل من الصعب أن نحصل على معلومات بشأن الخسائر البشرية، ولكن من الواضح تماما أن علينا ألا نسمح بتكرار المعاناة والحصار والوفيات بين المدنيين على النحو الذي شهدناه في القصير. ويتعين على الأطراف في النزاع كافة احترام واجباتها بموجب القانون الدولي، وتفادي وقوع خسائر بين المدنيين، والسماح للمدنيين المحاصرين بالمغادرة بدون خوف من الملاحقة أو العنف. وينبغي السماح بالوصول الإنساني الفوري لجميع السكان المتأثرين بالنزاع في المناطق المحاصرة. ونضم صوتنا إلى الأصوات التي تطالب الدول بأن تبقي أبوابها مفتوحة أمام اللاجئين الفارين من النزاع في سوريا. وعلينا ألا ننتظر لتشجيع المفاوضات الإنسانية بين الجانبين للتخفيف من حدة تلك المعاناة. فالاتصالات الإنسانية ليست حيوية في حد ذاتها فحسب، بل إنها يمكن أن تمهد سبيلا للمفاوضات السياسية على المدى البعيد.

وفي سوريا اليوم، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هي القاعدة. وفي تقريرها الأخير، لاحظت لجنة التحقيق وقوع عدد من الحوادث، التي يمكن وصفها بالمذابح، خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو. ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قد تلقى تقارير شخصية من ناجين من المذابح التي ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها خلال يومي ٢ و ٣ أيار/مايو في قرية البيضا ومنطقة بانياس في رأس النبع، بمحافظة طرطوس. وطبقا للناجين في مقابلات مع المكتب، فإن المذابح التي ارتكبت في البيضا قد أسفرت عن مقتل ٢٠٠ شخص على الأقل، بما في ذلك أسر بأكملها ونساء وأطفال، بدا أن عددا منهم تعرض للتشويه والحرق. وفي رأس النبع، فإن السكان الذين حاولوا الفرار تحت القصف المكثف الذي سبق وقوع تلك المذبحة قد جرى اعتراضهم عند نقاط التفتيش الحكومية وأجبروا على العودة، لكي يلقى بعضهم حتفه.

ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يواصل التحقيق في المزاعم المزعجة كذلك بشأن عمليات القتل على أساس طائفي التي يتردد أن مجموعات المعارضة المسلحة تقوم بها. وهناك عمليات تهجير على نطاق واسع، بما في ذلك عبر الحدود، على أساس الانتماءات الدينية وغيرها، وهو مؤشر مقلق إلى أن المذابح الطائفية غدت الآن خطرا حقيقيا. ومما يقلق المكتب استخدام القادة الدينيين والسياسيين في سوريا والمنطقة للخطب التحريضية التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات الطائفية وأن تفضي إلى مزيد من العنف والفظائع على نطاق واسع. وتقع على عاتق جميع القادة مسؤولية الامتناع عن استخدام تلك اللغة أو التغاضي عن استخدامها، لأنها قد تفضي إلى تصعيد التوترات الطائفية.

وعلى الدول أن تتخذ من التدابير ما يمنع التحريض على العنف لأي سبب كان.

إن التدفق المستمر للمقاتلين الأجانب إلى سوريا لنصرة أي من الجانبين يظل أمرا مثيرا للقلق البالغ كما أنه يؤجج النزاع. وعودة المقاتلين الأجانب جثثا في أكياس يزيد من حدة التوتر الطائفي في الدول المجاورة ويعرض أمن المنطقة للخطر. وينبغي للدول أن تمنع قدوم المقاتلين الأجانب إلى سوريا.

ويجب أن يتوقف تزويد الجانبين بالأسلحة. ولا بد أن يكون الحل سياسيا لا عسكريا. وعلى الدول التي تملك التأثير على الطرفين أن تعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع بقيادة سورية.

وعلى الأطراف أن تشرع في مفاوضات فورية للحد من العنف والانتهاكات لحقوق الإنسان وتحسين حماية المدنيين. والتقدم في تلك المجالات يمكن أن يبني الثقة بين الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة والمجتمعات المحلية وأن يفتح باب الحوار السياسي.

ونحن نؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى هدنة خلال شهر رمضان، وندعو الأطراف كافة إلى إلقاء السلاح والكف فورا عن أعمال العنف ضد المدنيين وحمايتهم من الأعمال القتالية امتثالا للقانون الدولي.

وخلال الجهود المتواصلة لإحلال السلام، لا بد أن نحرص على احترام العدالة والمساءلة. فجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجب ألا تمر دون عقاب. ولذلك، فإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يحث مجلس الأمن مرة أخرى على إحالة الأزمة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إننا نهيب بالحكومة السورية أن تيسر وصول كبار مسؤولي المكتب وموظفيه ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية

بسوريا إلى البلد. ونلتمس دعم مجلس الأمن في هذا الشأن. ومن خلال تقصي الحقائق ورصد حالة حقوق الإنسان، يمكن لتلك الأفرقة أن تقدم تحليلا موضوعيا محايدا لدعم حماية حقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدتي الرئيسة، أود بداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة على ترؤس بلدكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود توجيه الشكر للمتكلمين الذين قدموا للمجلس إحاطات إعلامية صباح هذا اليوم.

ما تزال الحكومة السورية تعمل بأقصى طاقاتها، انطلاقا من مسؤولياتها وواجباتها تجاه شعبها، لتوفير الاحتياجات الإنسانية الضرورية لمواطنيها، وذلك على الرغم مما كل ما تتعرض له الحكومة السورية من ضغوط سياسية واقتصادية وإعلامية. ومن ضمن هذه الضغوط بطبيعة الحال يأتي استمرار الإجراءات القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة من قبل الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية على الشعب السوري، علاوة على ما يتعرض له الاقتصاد السوري من ضغوط وتلاعب بالعملة السورية. ويحدث كل ذلك مترافقا باستمرار دعم مجموعات إرهابية مسلحة تأتي عبر حدود الدول المجاورة لسوريا لتعيث فسادا وتنشر الإرهاب والعنف في البلاد، وتدمر كل ما تستطيع من وسائل معيشية للمواطنين السوريين، من بنى تحتية ومحاصيل زراعية ومساعدات إنسانية.

ولقد شاركت الحكومة السورية بفعالية وجدية تامة في المفاوضات التي نتج عنها وضع خطة الاستجابة المنقحة الخامسة الإنسانية، وذلك حفاظا منها على البنّاء مع منظومة الأمم المتحدة، وبهدف التعاطي بواقعية وإيجابية مع الآثار الإنسانية الناجمة عن الأحداث الراهنة. ونرحب بتوسيع الخطة ومشاريعها لتشمل دعم الحكومة السورية في جهودها من أجل ''إعادة تأهيل القطاعات العامة الحيوية'' و ''إعادة بناء البنية التحتية الأساسية'' التي لحقت بها أضرار كبيرة نتيجة استهدافها بشكل ممنهج من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة.

واسمحي لي السيدة الرئيسة، أن أشير إلى بعض الخطوات التي قامت بها الحكومة السورية منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى مجلسكم الموقر هذا (انظر S/PV.6949).

فقد قامت الجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية، وبغرض تنسيق الجهود الوطنية وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها دونما تمييز، بتشكيل اللجنة العليا للإغاثة، كهيئة تعنى بشؤون المتضررين من الأحداث الراهنة، بإعادة الأسر المهجّرة إلى منازلها، وذلك من خلال تأمين مراكز الإيواء المؤقت للأسر المهجرة وتلبية احتياجاتها وتوفير مصادر التمويل اللازم. وقد افتتحت الحكومة السورية حتى تاريخ ١٧ حزيران/يونيه ما يقارب ٨٣٠ مركزا لديها لإيواء المهجرين بشكل مؤقت على مستوى البلاد. وتضم هذه المراكز مدارس ومراكز رعاية اجتماعية وأبنية ومنشآت حكومية أخرى. وقد بلغ إجمالي عدد الأسر المهجرة حوالي ٩١٨ ألف أسرة في جميع محافظات سوريا.

كما تم تشكيل لجنة حكومية أخرى معنية بإعادة الإعمار لتعمل على التعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة جراء الأعمال التخريبية، وإعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية والمرافق العامة التي تعرضت لأضرار واسعة.

واتخذت الحكومة السورية العديد من الخطوات لتسهيل عمل منظمات الأمم المتحدة في المجال الإغاثي، ومنها زيادة عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا إلى ١٤ منظمة دولية، ناهيك عن ٨٢ جمعية مؤهلة وطنية موزعة على جميع

الأراضي السورية. كما سمحت الحكومة للمنظمات الدولية بالقيام بأكثر من ٢٠٠ زيارة ميدانية لتقييم الاحتياجات ونقل المساعدات. وبلغ عدد المكاتب الفرعية في المحافظات ثلاثة مكاتب. وكل ذلك يضاف إلى قيام برنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي بتوزيع مئات الآلاف من السلال الغذائية.

إن تعاون الحكومة السورية مع الأمم المتحدة محكوم ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية الملحقة به وخطة الاستجابة المنقحة الخامسة للمساعدات الإنسانية. والحكومة ملتزمة بهذه الأحكام التزاما تاما، ولكنها تطالب بنفس الوقت الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تبدي نفس الالتزام بهذه المواثيق، وخاصة ما يتعلق منها بالاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها.

إن الحرص على السكان المدنيين لا يجب أن يكون انتقائيا أو استنسابيا أو مسيّسا. فإصدار بيانات حول وجود ٢ ٥٠٠ شخص من السكان المحاصرين في حمص، والذين تحرص الحكومة السورية كل الحرص على سلامتهم ووصول المساعدات الإنسانية إليهم وفك الحصار الذي تفرضه الجماعات الإرهابية عليهم، إن هذا الحرص لا يمكن أن يحول دون النظر بمنظار أشمل إلى ما تقوم به الجماعات الإرهابية المسلحة من حصار لمئات الآلاف من السكان في سوريا، إذ لم نر و لم نسمع – بما في ذلك البيانات التي ألقيت هذا الصباح – أي بيان مشابه من قبل الأمم المتحدة حول المأساة الإنسانية التي تسببها الجماعات الإرهابية المسلحة ومن يقف وراءها من دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية، في قرى ريف حلب الشمالي وإدلب، قرى اسمها نُبّل والزهراء والفوعة يسكنها مئات الآلاف من السكان المدنيين ممن هم تحت الحصار منذ أكثر من عام، الحصار من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي تتوغل داخل سوريا عبر الأراضي التركية. ألا يستحق أكثر من مليون مدني في حلب نظرة اهتمام من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهم الذين يعانون من إرهاب الجماعات الإرهابية المتطرفة التي سمعها القاصي والداني في شبكات التواصل الاجتماعي وعبر بيانات جبهة النصرة الإرهابية والقاعدة، ألا تستحق قريتا نُبّل والزهراء المحاصرتان منذ أكثر من عام لتحرك ولو بسيط من قبل الأمم المتحدة لمحاولة فك الحصار عن هاتين القريتين؟ لكن الاهتمام ينصب على ٢ ٥٠٠ من المدنيين فقط ممن هم موجودون في حي من أحياء حمص، ويتم تجاهل وتناسي مئات الآلاف من السوريين المحاصرين من قبل الإرهابيين على كامل امتداد المنطقة الشمالية من سوريا.

وبالعودة إلى حمص، فقد قامت الحكومة السورية بتوجيه دعوة رسمية إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإرسال قافلة مساعدات إنسانية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري لإغاثة المدنيين المحاصرين في حمص القديمة، الذين تتخذهم المجموعات الإرهابية المسلحة دروعا بشرية، والعمل على إجلائهم من تلك المناطق.

وخلافا لمزاعم بعض مسؤولي الأمم المتحدة الذين يسعون لتبرير موقفهم من إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود الدولية بزعم أن الحكومة لا تسهل وصول المساعدات إلى جميع المناطق، فإن الأرقام والإحصاءات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة بدمشق، ومنها برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تشير إلى أن ما يزيد عن ٦٠ في المائة من المساعدات الدولية توجهت إلى المناطق التي تشهد نشاطا للمجموعات الإرهابية المسلحة، مقابل ٤٠ في المائة ذهبت إلى المناطق الأخرى. ٦٠ في المائة من المساعدات ذهبت إلى المناطق التي تشهد نشاطا للمجموعات الإرهابية المسلحة، و ٤٠ في المائة فقط ذهبت إلى المناطق الأخرى. ويوضح التقرير الصادر عن مفوضية اللاجئين بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، على سبيل المثال،

تمكن ١٤ من قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات من إيصال المساعدات إلى مناطق ساخنة كان يتعذر الوصول إليها في السابق، بما فيها حلب وإدلب وحمص ودير الزور، مساعدات لأكثر ٩٧٥ ألف شخص، ناهيك عن وصول قوافل مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي إلى الأسر المتضررة في كل من النشابية ومعضمية الشام ودوما، في ريف دمشق، والميادين في دير الزور. وحسب مصادر وكالات الأمم المتحدة نفسها، فقد سيرت الأمم المتحدة عشر قوافل مساعدات لحوالي مليون مستفيد خلال النصف الأول من العام الحالي من بينها قوافل إلى مناطق أعزاز وكرامة وباب الهوى وأطمة على الحدود مع تركيا (هذه القرى تقع على حدودنا المشتركة مع تركيا) وإلى تلبيسة، في حمص، وسرمين في محافظة إدلب.

أود التذكير بأن ضعف التمويل لا يزال يشكل أحد العوائق الرئيسية في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، إذ بعد إطلاق وكالات الأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين أكبر نداء إنساني للسوريين مؤخرا نتفاجأ جميعا أنه لغاية تاريخ اليوم لم يتجاوز حجم ما تم توفيره من مساهمات سوى ٣٥٪ فقط من المبلغ المخصص لتنفيذ خطة الاستجابة داخل سوريا. وحسب تقارير مكتب الشؤون الإنسانية نفسه، فإنّ في حال لم يصل التمويل الملائم في الوقت المطلوب، سوف تكون استدامة تسليم المساعدات المنقذة للحياة معرضة للخطر بحلول شهر أيلول/سبتمبر.

يستمر المهجرون السوريون بالعودة إلى بيوتهم وأعمالهم بشكل تدريجي، خاصة أولئك الذين غادروا إلى الدول المجاورة. ولا بد هنا من الإشارة إلى ما وثقته تقارير منظمات الأمم المتحدة الدورية، خاصة تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهي التقارير التي أكدت استمرار العودة التلقائية للمهجرين السوريين من الأردن والعراق وتركيا، حيث عاد حول ٦٨ ألف مواطن سوري من الأردن إلى سوريا، منهم ٩ آلاف سوري في شهر حزيران/يونيه وحده، معظمهم من مخيم الزعتري، وعودة أكثر من ٤٥ ألف سوري من تركيا، و ٩ آلاف من العراق. ونأسف في ذات الوقت للجوء بعض الحكومات إلى سحب الوثائق الثبوتية للمواطنين السوريين المقيمين على أراضيها لمنعهم من العودة إلى بلدهم، بل ولجوء بعض هذه الحكومات إلى تخويف المهجرين السوريين من العودة الطوعية إلى بلدهم.

لا تزال الماكينة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية تصدر الأرقام المبالغ فيها حينا والمشوهة حينا آخر بشأن أعداد القتلى والمهجرين والمعتقلين في سوريا. إن هذه الأعداد والإحصائيات تستند إلى مصادر غير مهنية، علاوة على كون بعض تلك المصادر، كالمؤسسة الأمريكية التي كلفت رسميا من قبل بعض الجهات في الأمم المتحدة بإجراء العملية الإحصائية، ترتبط بدول لها مواقف عدائية معروفة تجاه سوريا. ولم تكلف الجهات التي تقدم وتتبنى هذه الأرقام نفسها فحص خلفية كل قتيل أو مهجر، كما لم تتحمل عناء معرفة نسبة الشهداء من الجيش العربي السوري وقوات الأمن من ضمن هذه الإحصائيات. هذا الجيش الذي يواجه على مدار الساعة إرهابا غير مسبوق وإرهابيين وجماعات متطرفة تُستقدم من مختلف أصقاع العالم لتخريب سوريا ولقتل السوريين. لعلنا نشهد فترة تاريخية تتطلب مواقف شجاعة من الجميع للاعتراف بالخطأ وللوقوف بوجه هذا الإرهاب العابر للحدود الذي يطال سوريا حاليا ويضرب بعرض الحائط جميع التوافقات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

إننا اليوم أمام شكل جديد من الإرهاب، إرهاب موصوف، معلن، يأخذ أشكالا عديدة، البعض يسميها الجهاد، والبعض يسميها نضالا مسلحا، والبعض الآخر يسميها جهادا جنسيا، وكل هذا الإرهاب عابر للحدود، ويجري في

وضح النهار، وبعلم حكومات دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية. واليوم، تقول مصادر في المعارضة السورية إن جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة تنوي إعلان دولة سوريا الإسلامية في شمال سوريا في نهاية شهر رمضان. هؤلاء الإرهابيون العابرون للحدود يأتوننا عبر حدودنا المشتركة مع تركيا. اتجاهات سلفية تكفيرية تسمي نفسها جهادية، تشرف عليها حكومات تناصب سوريا العداء، وتمول هذا الإرهاب الذي لا يقتل غير السوريين. لكن هذا الإرهاب سيصل إلى الدول التي ترعى الإرهابيين. وقد وصل إلى بعض هذه الدول. وإن لم تتدارك الدول الأعضاء هذا الإرهاب، فإن هذا الإرهاب سيقض مضجعنا جميعا، وسيأتي يوم تندم فيه حكومات بعض الدول الأعضاء على ما تقوم به بحق الشعب السوري، شعبا واقتصادا وبنى تحتية.

أيها السادة، نحن نقاتل نيابة عن العالم كله الإرهاب التكفيري الأصولي الذي قاتله البعض في أفغانستان، ثم قاتله البعض الآخر في مالي، وفي النيجر، وفي نيجريا، وفي العراق، وفي لبنان، وفي مصر، وفي ليبيا، وفي تونس. هذا هو الإرهاب الذي نواجهه في سوريا، هو إرهاب غير منفصل عن الإرهاب الذي تواجهونه جميعا، السلاح من ليبيا يأتي عبر قوافل رسمية في سفن وطائرات تهبط وترسو في مطارات وموانئ دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية. ملايين الأطنان تأتي إلى سوريا بعلم الجميع، ثم يأتي من يذكرنا بأن هناك ٢٥٠٠ مواطن مدني في حمص ينبغي على مجلس الأمن أن يتدخل لإنقاذهم. ملايين السوريين يعانون من الإرهاب الممول من الخارج. هذه هي الحقيقة التي يجب أن نعالجها اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أولا أن أثني على السيدة آموس، والسيد غوتيريس، والسيد شومونوفيتش على ما يبذلونه من جهود حثيثة للمساعدة في التخفيف من معاناة الشعب السوري وكفالة احترام حقوقه الأساسية.

كما أود أن أشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية، التي تؤكد فحسب على مدى ما وصلت إليه الحالة الإنسانية المروعة وعلى أنه ما برح من الضروري بإلحاح أن يتخذ المجلس ما يلزم من إجراءات.

إنه في الواقع لأمر مأساوي أنه، منذ بداية الصراع السوري، فهناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم كما جرح الكثيرون. وتعرض حوالي ٤ ملايين شخص للتشريد داخل سوريا و ٢ مليون آخرين هربوا ملتمسين اللجوء في البلدان المجاورة، بما فيها بلدي، لبنان. لكن المأساة الأكبر هي أن مجلس الأمن – الجهاز المكلف بموجب ميثاق الأمم المتحدة بمهمة صون السلم والأمن – قد أخفق حتى الآن في وضع حد للصراع، في حين يخلف لنا كل يوم المزيد من الضحايا والدمار.

وقد حذرنا نحن وآخرون مرارا وتكرارا من احتمال امتداد الصراع السوري إلى البلدان المجاورة. ومع الإخفاق في إنهاء الصراع، أصبحت الأخطار المحتملة للأسف حقائق الآن. يهدد تزايد عمليات إطلاق النار عبر الحدود والتوغل من سوريا إلى لبنان الأمن والاستقرار في بلدي. نحن ندين بشدة جميع تلك الأعمال، أيا كان مرتكبوها، وأيا كانت أسبابهم المزعومة. ونقدر أن البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ١١ تموز/يوليه

”ويكرر مجلس الأمن احتجاج الرئيس ميشال سليمان، في رسالته المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على القصف المتكرر الذي تقوم به الأطراف المتنازعة، بما فيها القوات المسلحة العربية السورية وجماعات

المعارضة المسلحة السورية، والذي ينتهك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.“ (S/PRST/2013/9)

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أن حكومة بلدي لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس عن الصراع السوري، وبأحكام إعلان بعبدا المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ومن الآثار البالغة الأخرى للصراع السوري التدفق الهائل للاجئين الفارين من العنف في سوريا إلى لبنان. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن أحدث الإحصاءات تشير إلى أن هناك الآن ٦٠٧ ٩٠٨ لاجئين، مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٢ حيث كان عدد اللاجئين ١٠٦ ١٢٩؛ ومع ٤٧٧ ٢٨ لاجئا في منتصف تموز/يوليه. بعبارة أخرى، فإن عدد اللاجئين قد زاد بأكثر من ٤٦٠ في المائة منذ بداية هذا العام، وبأكثر من ٢٠ ضعفا خلال سنة. في الواقع، فإن الأعداد أكبر بكثير. فقد حددت مديرية الأمن العام اللبناني أن عدد السوريين في لبنان يبلغ ١,٢ مليون سوري. ويرجع الاختلاف بين الأرقام إلى حقيقة أن الكثير من السوريين لا يرون حاجة إلى تسجيل أنفسهم باعتبارهم لاجئين؛ أو لعدم رغبتهم في ذلك؛ أو نتيجة الخوف لأسباب سياسية أو طائفية؛ وبالإضافة إلى ذلك يوجد الوافدون بشكل غير قانوني وما يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ من العمال السوريين الموجودين بشكل تقليدي في لبنان، مع أفراد أسرهم الذين لحقوا بهم منذ بداية تدهور الحالة في سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٠٠٠ ٤٠ لبناني عائد و ٠٠٠ ٦٣ لاجئ فلسطيني ممن فروا منذ بداية الأزمة السورية.

ويوجد الآن اللاجئون السوريون في أكثر من ٤٠٠ ١ موقع في لبنان، وتفوق أعدادهم أعداد السكان المحليين في ٣٠ في المائة من تلك الأماكن. ومن الجدير بالذكر أيضا أن ما يقرب من ٧٧ في المائة من هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال، وأن ٦٦ في المائة في شمال لبنان وسهل البقاع، وهي المناطق الأقرب إلى الحدود السورية، والتي تصادف أنها أفقر المناطق في بلدي. وفي ظل استمرار العنف في سوريا، من المتوقع أن يبلغ عدد اللاجئين وغيرهم من المشردين إلى لبنان ٠٠٠ ٢٢٩ ١ شخص بنهاية عام ٢٠١٣ – وهو ما يعادل أكثر من ربع سكان لبنان نفسه – مما يفرض ضغطا كبيرا على المجتمعات المحلية. سيدتي الرئيسة، إن الأمر وكأن بلدكم – الولايات المتحدة الأمريكية – يفترض أن يتدفق عليه ٧٥ مليون لاجئ، أي ما يفوق ضعف سكان كندا. هل يمكنكم تصور أثر تدفق بهذه الضخامة على بلدكم؟

وأشار البنك الدولي في نشرة مراقب لبنان الاقتصادي الصادرة في ربيع عام ٢٠١٣، إلى أن الصراع السوري

”يؤثر تأثيرا شديدا وسلبيا على الاقتصاد اللبناني. وينشأ أكبر الأثر عن امتداد انعدام الأمن وعدم اليقين ويمس صميم النسيج الاجتماعي للبنان.“

في الواقع، وصلت ثقة المستهلكين في عام ٢٠١٢ إلى مستوى منخفض جديد، منخفضة بنسبة ٣٦,٨ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١١. ومع استمرار تزايد الحوادث الأمنية في عام ٢٠١٣، نتوقع المزيد من الانخفاض في ثقة المستهلكين، مما يفضي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. وفي مواجهة عدم اليقين، تراجعت أيضا استثمارات القطاع الخاص. وتتزايد الضغوط التضخمية. وأثرت الأزمة السورية على الأنشطة التجارية على نطاق واسع، حيث تعطلت بشدة طرق الانتقال البرية التقليدية عبر سوريا، إذا لم تكن مغلقة بصورة تامة، وارتفعت تكاليف الشحن والتأمين ارتفاعا كبيرا. وعلى سبيل المثال، انخفضت الصادرات المجمعة عبر سوريا بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل من هذا العام. شهد قطاع السياحة انخفاضا يزيد على ١٠ في المائة خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وتتوقع اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا انخفاضا أكبر في عام ٢٠١٣، بنحو ٢٥ في المائة. وحيث أن السياحة تمثل بين ١٠ و ١٢ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، فإن أثر انخفاض بهذا القدر قد ينجم عنه انخفاض بنسبة ٢,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي من السياحة وحدها.

ولأزمة اللاجئين السوريين أيضا آثار واسعة النطاق على الاستقرار في لبنان، وتفرض ضغطا هائلا على الموارد المحلية، مما أدى إلى زيادة في التهديدات الأمنية، معدل الجريمة والتنافس على فرص العمل والتوترات الاجتماعية، حيث يعتقد أن ١,٤ مليون مواطن لبناني تقريبا تضرروا نتيجة التشريد من سوريا. وبخلاف التكلفة المالية، فقد أنهك تدفق اللاجئين الخدمات العامة في مجالات مثل الصحة والتعليم.

تتزايد الضغوط والتهديدات في لبنان، وتجاوزت الاحتياجات المتنامية للاجئين السوريين بوضوح قدرة بلدي. ورغم ذلك، وإدراكا لمسؤولياته الإنسانية والتزاماته القانونية، وبالنظر إلى الروابط التاريخية والأخوية بين الشعبين اللبناني والسوري، يؤكد لبنان مجددا أمام المجلس اليوم أنه لن يغلق حدوده أمام الذين يفرون من ويلات العنف والتدمير. لن يقوم بترحيل اللاجئين الذين التمسوا الأمان على أراضيه. لن يتوقف عن تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية إلى أي لاجئ ما دامت لديه الوسائل. غير أن لبنان يعتقد أيضا أن من حقه أن يطلب من كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن يتقاسم معه أعباء أزمة اللاجئين السوريين، سواء من حيث الأعداد أو المساعدات – لا سيما بالنظر إلى أن لبنان هو أصغر البلدان المضيفة ولديه أكبر عدد من اللاجئين، سواء من حيث الأرقام المطلقة وبالنسبة لعدد سكانه.

من الواضح أن لبنان لا يمكنه النهوض بمفرده بالمهام الضخمة التي تنتظره، مع تصاعد أعداد اللاجئين. وتحقيقا لاستجابة شاملة ومنسقة للأزمة الحالية، ثمة حاجة إلى ١,٧ بليون دولار لتمويل نصيب لبنان من خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة للجمهورية العربية السورية، التي تغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. يكتسي تقديم الدعم المباشر إلى حكومة لبنان من أجل تعزيز قدراتها الوطنية والخدمات العامة الأساسية أهمية بالغة.

ولا يقلّ عن ذلك أهمية ضرورة ضمان الأموال المباشرة لتلبية احتياجات المجتمعات اللبنانية المضيفة في مساعدة اللاجئين.

لقد كان مؤتمر الكويت بداية ناجحة وكانت التعهّدات سخيّة، ولكن علينا أن نضمن ألاّ تبقى تلك التعهدات مجرّد تعهدات، وأن يفي بها جميع المانحين. ولا ريب في أنّ زيادة المساعدة الإنسانية لشعب سوريا مسألة ذات أهمية قصوى.

لكنني أود أن أختتم كلمتي باقتباس مناشدة الأمين العام بان كي – مون من أجل شعب سوريا، التي أطلقها بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم هذا:

> ”ومهما كانت استجابتنا الإنسانية فعّالة، فإنها لن تُنهي العنف. فالحل لمشاكل سوريا لا يكمن هناك؛ بل المطلوب حل سياسي سلمي بقيادة سورية من أجل مستقبل ديمقراطي يعيش فيه جميع السوريين بأمن ومساواة وكرامة“ (SG/SM/15162).

وإنني آمل مخلصا أن يرقى المجلس إلى مستوى مسؤولياته في المساهمة لجعل مثل هذا الحل ممكنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أقدِّم لك وللولايات المتحدة الأمريكية التهنئة على تولّيكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. كما أودّ تقديم شكري لرئيس مجلس الأمن السابق، سعادة ممثل المملكة

المتحدة، السفير السير مارك لايل غرانت، على جهوده القيّمة خلال ترؤسه المجلس في الشهر الماضي.

وفي إطار الحالة الإنسانية التي يعانيها الشعب السوري الشقيق، اتخذت الحكومة العراقية العديد من الإجراءات لتخفيف المعاناة التي يمرّ بها الأشقاء السوريون، إيمانا منها بالواجب الإنساني الذي يحتّم عليها ذلك، فضلا عن الوقفة الأخوية للسوريين في استضافتهم أعدادا كبيرة من العراقيين. وفي هذا الإطار، ساهمت الحكومة العراقية بمبلغ ١٠ ملايين دولار في مؤتمر المانحين الدولي للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية من أجل سوريا، الذي عُقِد في الكويت، كما أنشأت صندوق مساعدة الضيوف السوريين بمبلغ ٤٠ مليون دولار، وخصَّصت مبلغا شهريا قدره ٤٠٠ دولار لكل عائلة سورية و ١٥٠ دولارا للشخص الأعزب. ويقدِّم العراق كل ما في وسعه دون أن يطلب مساعدات مالية من المجتمع الدولي.

كما قدَّمت الحكومة العراقية الخدمات الاجتماعية لضيوفها السوريين، بإتاحة مجال الدراسة لأبنائهم وبناتهم في جميع المستويات، ومواصلة تعليمهم دون انقطاع. وقامت بتوفير الخدمات الطبية لهم، ومراجعة المستشفيات والأطباء دون قيد أو شرط. كما أُعطي للضيف السوري الحق في اختيار المكان المناسب للاستقرار في العراق إذا كان ميسورا. وقد وجّهنا إلى الأمين العام، السيد بان كي – مون، ومساعديه للشؤون الإنسانية، دعوة لزيارة العراق وتفقُّد أحوال الضيوف السوريين. ولا يفوتنا هنا أن نذكر التسهيلات المقدَّمة من الحكومة العراقية لإنجاح الزيارة التي قامت بها السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، والوفد المرافق لها، للاطّلاع على أحوال الأطفال السوريين في العراق.

وفي الإطار السياسي والأمني، ظلّ موقف الحكومة العراقية، منذ الأيام الأولى للأزمة وحتى الآن، مع الحل السلمي السوري، بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لحقن دماء الشعب السوري. ودعمُنا واضح لجهود الأمم المتحدة ومشاوراتها، بما يشمل جهود المبعوثَين الخاصَّين للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي والسيد كوفي عنان. وقد أبدينا تأييدنا للنقاط الستّ التي طرحها السيد كوفي عنان لحل الأزمة في سوريا.

وإننا نؤكد أنّ موقف العراق لا يزال معارضا لأية حلول عسكرية وتدخلات خارجية، ونحن ندعو جميع الأطراف العربية والأجنبية إلى وقف الدعم المادي والعسكري لجميع الميليشيات والفصائل الإسلامية المتشددة، التي نعتقد أنها تزيد الأزمة تعقيدا.

وفي إطار توجُّه العراق نحو حل الأزمة، حرصت حكومة بلدي على المشاركة في المؤتمرات التي نعتقَد أنها تستطيع الوصول إلى حل مناسب للتراع الدائر، الذي باتت تأثيراته السلبية واضحة على المنطقة عموما وعلى العراق خصوصا. وموقف بلادي واضح في اللقاءات التي أجريت مع المعارضة السورية المعتدلة، التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي مشترَك، والعمل على إقامة نظام ديمقراطي دستوري يلبي مطالب الشعب السوري الشقيق.

ويحثّ العراق الحكومة السورية على إفساح المجال أمام المنظمات الدولية للوصول إلى جميع المدنيين المحاصَرين في مناطق التراع، بهدف تزويدهم بالمعونة الغذائية والطبية، وجميع المستلزمات الأخرى. وهو يشعر بالقلق إزاء الأخبار الواردة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في التراع، بسبب معاناة الشعب العراقي من هذه الأسلحة المحرَّمة دوليا.

ختاما، إنّ حلّ الأزمة السورية الحالية يكمن في أيدي السوريين، الذين يريدون حقا حلا سلميا يضمن لجميع أطياف الشعب السوري مستقبلا زاهرا، يعيشون فيه بأمان وسلام. وقد أيّدت حكومة بلادي ولا تزال تؤيد عقد مؤتمر

جنيف الثاني، لبحث السبُل الكفيلة بإيجاد حل تتَّفق عليه جميع أطراف النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية في التوقيت المناسب جدا. كما نشكر السيدة أموس والسيد غوتيريس والسيد سيميونوفيتش على معلوماتهم المستكملة القيّمة بشأن الأزمة الإنسانية المتفاقمة في سوريا.

إنّ الإحاطات الإعلامية اليوم تشكل تذكيرا آخر بأنّ الحالة الإنسانية الخطيرة في سوريا غير مقبولة ولا يجوز استمرارها. فإلى كم نداء آخر يحتاج المجتمع الدولي لكي يعالج هذه الأزمة بفعالية؟

إنّ النظام السوري، الذي حاول أن يقمع المطالب المشروعة لشعبه بالاستخدام العشوائي للعنف، والذي أعلن لاحقا حربا شاملة على شعبه باستخدام الأسلحة الثقيلة، دأب على تصعيد هجماته الشرسة يوميا. فالقُصَير وحماة وحمص تحت القصف الثقيل من النظام برا وجوا على السواء. واستخدام القذائف التسيارية والأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين يضاعف قلقنا واستياءنا، ويُحوّل الحالة إلى مأساة إنسانية كبرى في القرن الحادي والعشرين.

ما لم يوضع حد لتلك الهجمات وما لم تغادر البلد قواتُ الميليشيات الأجنبية التي تقاتل إلى جانب النظام، فلن يكون من الممكن تمهيد الطريق للتوصل إلى تسوية سلمية.

يجب أن يتوقف سفك الدماء من خلال حل سياسي وانتقال حقيقي، مع الحفاظ على سلامة سوريا الإقليمية ووحدتها السياسية. وعلى المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، أن يضطلع بدور حيوي في هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نتصدى للأزمة الإنسانية الحالية بطريقة واقعية موجهة نحو تحقيق النتائج من أجل مد يد العون إلى الضحايا المدنيين لهذه الكارثة.

وكما سمعنا للتو، فإن التقارير الأخيرة للأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في الميدان ترسم صورة مزعجة. ولن أكرر الأرقام التي تتحدث عن نفسها.

حين ننظر إلى الحالة من الجانب التركي من الحدود، نرى أزمة تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين وتشكل عبئا خطيرا على جيران سوريا. ولا يمكن ولا ينبغي مطالبة البلدان المجاورة بمواجهة تلك التحديات الملحة وحدها.

نحن في تركيا نبذل قصارى جهدنا للتصدي لتداعيات الأزمة السورية. وتستند مساعدتنا إلى مبادئ المسؤولية والضمير. أود أن أشدد على أن تركيا، على الرغم من العبء المتزايد الواقع عليها، ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري وستستمر سياسة الأبواب المفتوحة التي تنتهجها تجاه السوريين.

نحن الآن نستضيف أكثر من ٢٠٠ ألف سوري في ٢٠ مخيما. وإذا شمل الإحصاء الأشخاص الذين وجدوا طريقهم إلى مختلف المدن والبلدات التركية، سيتجاوز العدد نصف مليون. بالإضافة إلى إبقاء حدودها مفتوحة، توفر تركيا أيضا الظروف المعيشية المناسبة للسوريين في المخيمات في جميع المجالات المتصلة بالحياة اليومية، مثل الصحة والتعليم والاحتياجات الاجتماعية. وقد تجاوزت النفقات التركية الناشئة عن مسؤولية مواجهة الأزمة ١,٥ بليون دولار. علاوة على ذلك، تقوم جمعية الهلال الأحمر التركية بإيصال الإغاثة الإنسانية إلى نقطة الصفر على الحدود مع سوريا بشفافية ووفقا للشرعية الدولية والمبادئ الإنسانية.

وعلى نحو ما أبرزته الأمم المتحدة، يقصر التمويل الإنساني عن مواكبة الاحتياجات في سوريا. ومع ذلك، فإن التعهد بالدعم المالي وحده غير كاف. والمنهج الحالي الرامي إلى تحقيق وصول المساعدات الإنسانية وصولا كاملا وآمنا ومن دون عوائق لا يحقق النجاح في خضم الأزمة المتزايدة والمتفاقمة في سوريا. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات جماعية بغية تقاسم الأعباء. واستجابة لتفاقم مأساة الشعب السوري ومحنته، لا بد من اتباع أساليب وتدابير جديدة ومبتكرة لضمان وصول المساعدات الإنسانية الآمن والمستدام تصديا لمشاكل المشردين داخليا في سوريا. على المجلس أن ينظر في أشكال بديلة لتقديم المعونة، بما في ذلك العمليات عبر الحدود.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، مسؤولية أخلاقية عن العمل بحسم وعلى وجه السرعة وبشكل جماعي. بدون ذلك، سوف تتأزم هذه الحالة غير المقبولة التي تدمر حياة الناس وتلحق الضرر بسبل عيشهم وتهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا لتطلعات الشعب السوري المشروعة إلى العيش بكرامة، كما نؤكد تصميمنا على الاستمرار في بذل قصارى جهدنا للتصدي للأزمة الإنسانية عبر حدودنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.